رؤية استشرافية لمستقبل منتدى التعاون العربي- الصيني

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم والتحديات الجديدة التي تفرضها التغييرات الاقتصادية والجيوسياسية تبرز أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية والصين أكثر من أي وقت مضى. ومن هذا المنطلق نسعى إلى تحقيق رؤية مستقبلية تتمحور حول النقاط التالية: بشكل عام، يتطلب تحقيق هذه الرؤية تعاونًا وثيقًا ومستمرًا بين الدول العربية والصين، مع التركيز على المصالح المشتركة والتحديات الإقليمية والدولية التي تواجه الطرفين.

من خلال هذه الرؤية الاستشرافية، يمكن لمنتدى التعاون العربي- الصيني أن يسهم بشكل كبير في تعزيز العمل البحثي والدراسات، مما ينعكس إيجابيًا على التنمية المستدامة والتقدم العلمي في المنطقة. ويمكن استشراف هذا المستقبل بناءً على التطورات الحالية والتوجهات الاستراتيجية لكلا الطرفين من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: في مجال المؤسسات الفكرية:

- 1- بناء استراتيجية عمل مشتركة: تحتاج مؤسسات الفكر والرأي العربية والصينية إلى استراتيجية متماسكة للتعاون، ولذلك فإن إنشاء مشاريع بحثية مشتركة تدير برامج بحثية شاملة وليست جزئية خطوة أساسية نحو زيادة فعالية المؤسسات البحثية العربية على وجه الخصوص. وتعزيز الأنشطة الأكاديمية، وبناء أرضية صلبة للتفاهم الصيني العربي. وهذا يتماشى مع الهدف المُعلن الذي حددته الحكومة الصينية في "ورقة السياسة العربية الصينية" الصادرة في يناير 2016.
- 2- زيادة عدد الدورات التدريبية وتبادل الخبرات بين الصين والمراكز العربية: حيث تحتاج الصين ومؤسساتها البحثية إلى إيجاد طرق حقيقية لمساعدة الباحثين والأكاديميين العرب وتوفير التمويل اللازم وزمالات الإقامة التي تمكن الباحثين والعلماء من الاستفادة من الموارد التي تمتلكها مؤسسات الفكر والرأي الصينية، ويأتي ذلك في شكل تمويل غير مشروط سياسيًا للتدريب والعمل المشترك.
- 3- تعزيز الدور الاستراتيجي لمراكز الفكر الصينية في التعاون الدولي: يتعين على الصين أن تولي المزيد من الأهمية للدور الداعم الذي تلعبه مؤسسات الفكر والرأي وصناع الرأي، وأن تواصل زيادة الاستثمار في البحوث التي تجريها مراكز الفكر العربية واجراءات بناء الثقة والمنتديات الخاصة بتعاون الصين مع الدول العربية.
- 4- إيجاد قاعدة بيانات واسعة للباحثين والخبراء وبناء مجموعات العمل من المفكرين والباحثين والخبراء في مختلف المحالات،
- **5- إنشاء مراكز أبحاث مشتركة:** يمكن أن تركز هذه المراكز على قضايا ذات اهتمام مشترك مثل التنمية المستدامة، التكنولوجيا، الصحة العامة، والطاقة المتجددة. وتعزيز التعاون البحثي وتبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين العرب والصينيين.
- 6- توسيع برامج التبادل الأكاديمي والبحثي: من خلال زيادة عدد الطلاب والباحثين الذين يشاركون في برامج التبادل بين الجامعات والمؤسسات البحثية في الدول العربية والصين، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والخبراء لرفع مستوى التعليم والبحث في كلا الجانبين.
- 7- تنظيم مؤتمرات وندوات علمية دورية: لمناقشة قضايا عالمية مثل التغير المناخي، الأمن الغذائي، التكنولوجيا، والابتكار. وتبادل الأفكار والرؤى العلمية وتعزيز التعاون البحثي بين المؤسسات الفكرية.
 - 8- دعم النشر الأكاديمي: من خلال إطلاق مجلات علمية مشتركة لنشر الأبحاث والدراسات ذات الاهتمام المشترك. وتقديم منح ونشر الأبحاث لتعزيز جودة البحث العلمي.

- 9- إطلاق مشاريع بحثية مشتركة: من خلال إنشاء صناديق تمويل مشتركة لدعم المشاريع البحثية التي تعالج قضايا استراتيجية. وتطوير حلول مبتكرة للتحديات المشتركة وتحقيق تقدم في مجالات محددة.
- 10- الشراكات مع القطاع الخاص: من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات الصينية والعربية في مشاريع بحثية تطبيقية. وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل والدعم للأبحاث.

المحور الثاني: في المجال السياسي:

- 1- تعزيز التعاون الدبلوماسي: من خلال عقد مزيد من القمم والاجتماعات رفيعة المستوى لتعزيز الحوار السياسي والتنسيق حول القضايا الإقليمية والدولية.
- 2- التنسيق في القضايا الدولية: من الممكن أن تتعاون الدول العربية والصين بشكل أكبر في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة، للدفاع عن مصالحهم المشتركة والعمل على تعزيز السلام والاستقرار العالميين.
- 3- تطوير استراتيجيات الأمن المشتركة: مع تزايد التحديات الأمنية في المنطقة، قد يكون هناك اهتمام أكبر بتطوير استراتيجيات أمنية مشتركة. يمكن أن يشمل ذلك التعاون في مكافحة الإرهاب، تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز القدرات الأمنية للدول العربية.
- 4- الدور الاقتصادي والسياسي لمبادرة الحزام والطريق: مبادرة الحزام والطريق الصينية تعتبر أحد المحركات الرئيسية لتعزيز العلاقات بين الصين والدول العربية. من المتوقع أن يستمر التركيز على المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية، مما يمكن أن يؤدى إلى تقوية الروابط السياسية بين الجانبين.
- 5- تعزيز الحوار الثقافي والفكري: من المهم تعزيز الحوار الثقافي والفكري لفهم أعمق بين الشعوب العربية والصينية. يمكن أن يسهم هذا في تعزيز الثقة المتبادلة وتقوية العلاقات السياسية.
- 6- الدور الوسيط للصين في النزاعات الإقليمية: قد تلعب الصين دورًا أكبر كوسيط في النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط، مستفيدة من علاقاتها الجيدة مع العديد من الدول العربية والإقليمية.
- 7- تطوير الشراكات الاستراتيجية: يمكن أن تشمل العلاقات المستقبلية تطوير شراكات استراتيجية طويلة الأمد في مختلف المجالات السياسية.
- 8- الأمن والاستقرار: من خلال العمل على تعزيز التعاون في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتبادل المعلومات والخبرات لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة يؤدي إلى وجود بيئة مستقرة وآمنة، وهذا لا يتحقق ألا بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

المحور الثالث: في المجال الإعلامي:

- 1- مواصلة تعزيز سبل التعاون والتنسيق الإعلامي بين الجانبين العربي والصيني، وبناء القدرات وتعزيز المهارات والتبادل الثقافي والحوار الحضاري من خلال دعم وتشجيع إنتاج برامج إعلامية مشتركة.
- 2- تحفيز الخبراء والمسؤولين الصينيين على الكتابة لوسائل الإعلام العربية، لأنهم يعكسون بشكل عام وجهة النظر الصينية إزاء هذه الأحداث.
- 3- توقيع اتفاقات مع وسائل الإعلام الصينية لإعادة نشر التحليلات والتعليقات التي تنشرها على مواقعها الإلكترونية، سواء تلك المنشورة بالعربية، أو بالصينية.
- 4- تعزيز التواصل والزيارات المتبادلة بين الجانبين في المجال الإعلامي، سواء على مستوى المسؤولين الرسميين أو الإعلاميين في المؤسسات الإعلامية الصينية والعربية، لتعزيز التعاون الإعلامي والإخباري بين الجانبين العربي والصيني

- وتقديم المساعدات والتسهيلات من الجانبين، للمساهمة في نقل الصورة الصحيحة وتوضيح ما هو خاطئ من مفاهيم وانطباعات.
 - تنظيم برامج تدريبية مشتركة للصحفيين والإعلاميين لتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات الإعلام.
- 6- تشجيع الاستثمارات الإعلامية المشتركة بين الصين والعالم العربي، وتعزيز التعاون الاقتصادي في مجالات الإعلام والاتصالات.
- 7- مواصلة تعزيز التعاون في مجال التعليم الإعلامي، وذلك انطلاقا من الدور المهم للتعليم الإعلامي والثقافة والترجمة في
 دفع الحوار بين الحضارتين الصينية والعربية، وتعزيز التفاهم بينهما.
- 8- مواصلة التعاون بين الجانبين في مجال تعلم اللغتين الصينية والعربية، عبر زيادة عدد المنح التي تقدم من الجانبين لدراسة اللغتين، لما لذلك من دور كبير في تحقيق المزيد من التقارب والتعاون العربي الصيني في مختلف المجالات.
- 9- إنشاء أقسام خاصة باللغتين الصينية والعربية في وسائل الإعلام في الجانبين وعلى مواقعها الإلكترونية، لتغطية أخبار الدول العربية والصين وكل ما يتعلق بهما موجهة إلى الشعبين، وتسهيل تدفق الأخبار ودعم الأنشطة الإعلامية المشتركة، والتغطية المشتركة للأحداث، لما له من دور في نقل الصورة العربية إلى الصينيين بعيدا عن التشويه الناجم عن الاعتماد على وسائل الإعلام الغربية.
 - 10-مواصلة تعزيز التعاون الإعلامي بين الجانبين في مجالي تكنولوجيا الإعلام والأداء المهني.
 - 11-تنظيم فعاليات ثقافية وفنية لعرض الفنون والثقافات العربية والصينية.

المحور الرابع: في مجال العمل الثقافي:

أولًا- إعلاء "المُشتركات" والذاكرة الجمعيّة الإيجابيّة:

- 1- ضرورة تسليط مزيد من الضوء على الذاكرة الإيجابية المشتركة بين الجانبين الصيني والعربي، لمزيد من البناء الثقافي بينهما، عبر استمالة العقول والقلوب بهذا الاستدعاء والتذكير بما تمت معايشته معًا خلال أوقات السراء والضراء، خصوصًا أننا مررنا كعرب وصينيين معًا بالعديد من الصعوبات والمعاناة التي لا توصف، وللتذكير كذلك بالمنافع المتبادلة بين الجانبين.
- 2- مشاركة أفلام وثائقية تنفذ إلى الذهنية العربية والصينية، تؤكد دور الأجداد في التبادلات الثقافية عبر طريق الحرير، وفي العصر الحديث أظهرت الصين والدول العربية التفاهم والاحترام والدعم المتبادل في كفاحهم من أجل الاستقلال والكرامة الوطنية. مثال: زلزال مدينة "ونتشوان" الصينية في عام 2008، حيث قدم العرب مساعدة سربعة وسخيّة للصينيين.
- 3- استغلال الفرصة الراهنة لتنامي السمعة الإيجابية للصين داخل أرجاء العالم العربي، الساعية لمزيد من تعميق التعاملات الثقافية بين الجانبين، عبر توظيف إدراج بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر وتونس ودول أخرى اللغة الصينية في أنظمة التعليم الوطنية الخاصة بها.
- 4- توظيف استطلاعات الرأي لصالح الموروث الإيجابي بين الجانبين، حيث توصلت نتيجة استطلاع للرأي أجرته عام 2023 شركة يقع مقرها في دبي، إلى وجود اتجاه آخذ في التنامي لنظرة الشباب العربي إلى الصين بوصفها شريكًا وثيقًا. كما أظهر الاستطلاع، الذي شمل 3600 شاب عربي عبر 18 دولة، أن 80 في المائة يعتبرون الصين صديقًا مقربًا، وبعتبرونها الدولة الأكثر ثقة بالنسبة لهم.
- 5- أهمية التركيز على الثقافة الصينية الحديثة وعدم التركيز على ثقافة الصين التقليدية التاريخية إذْ من الأهمية أن تولي الصين اهتمامًا وجهودًا أكبر في تقديم حاضرها، فمن الواضح أن ما يجذب الأجانب خصوصًا العرب هو الحاضر الصيني، كما لا بد للصين من أن تأخذ حاجات المواطن العربي في الاعتبار وتوفِّق بين ما يحتاج إليه العرب وما تريد الصين أن تقدمه إلى العرب، وذلك ما سيساعد الصين على زيادة تأثيرها الثقافي في العالم العربي.

ثانيًا- شراكات التعليم والترجمة والنشر:

في هذا الإطار نشير لعدد من السياسات المقترح تبنّيها لمزيد من التقارب الثقافي بين الجانبين العربي والصيني، سواء على صعيد الاستفادة من تجربة الصين في التعليم، أو عبر مزيد من التعاون على مستوى الترجمة ونشر الأعمال الأدبية العربية والصينية، وغيرها:

- 1- إطلاق شراكات صينية ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول العربية من أجل تصدير وتبني تجربة الصين للاستفادة من مخرجاتها في إنشاء وترسيخ أنظمة تعليمية حديثة، خصوصًا التعليم الفني، لما يُمَثِّله من تأثير بالغ في مكافحة البطالة، ورفع مستوى التنمية بشكل عام.
- 2- إطلاق مزيد من المدارس التي تُدرِّس اللغة الصينية في الدول العربية، وكذلك تدريس اللغة العربية في الدولة الصينية، كمشروع المائة مدرسة لتعليم اللغة الصينية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي شجّع المواطنين، خصوصًا المراهقين والشباب، على إتقان اللغة والتعرف على الثقافة الصينية، وأسهم في تعزيز الصداقة بين البلدين، خصوصًا مع وجود نحو 171 مدرسة في الإمارات تقدم دورات اللغة الصينية، ويتعلم فيها 71 ألف طالب اللغة الصينية.
- 5- العمل على ترجمة ونشر الأعمال الأدبية الكلاسيكية والمعاصرة بين الصين والدول العربية، لما لذلك من تأثيرات ممتدة وفعّالة في تعزيز التبادل الثقافي والتفاهم المتبادل بين الجانبين. وأخذ آراء وتوصيات روابط الكُتّاب العرب والصينين في المجالات الأدبية الأكثر رواجًا من أجل تسليط مزيد من الضوء عليها. على سبيل المثال لاحظت رابطة الكتاب الصينيين أنه منذ القرن الحادي والعشرين، دخلت ترجمة ونشر الأدب العربي في الصين عصرًا جديدًا؛ فقد نُشر في الصين ما يقرب من 100 عمل أدبي عربي معاصر، بما في ذلك أعمال الشاعر السوري والمُفَكِّر "أدونيس" والأدب المصري الحائز على جائزة نوبل "نجيب محفوظ"، واكتسبت تلك الأعمال الأدبية شعبية كبيرة بين القراء الصينيين. وبالمثل شهدت ترجمة ونشر الأدب الصيني المعاصر في الدول العربية تقدمًا لافتًا، خصوصًا خلال العقد الماضي. كأعمال "لو وينفو" و"تي نينغ" و"ليو زينيون"، التي لاقت رواجًا كبيرًا بين القراء العرب.
- 4- تحظى العديد من الدول العربية بمراكز فكر ذات تاريخ ممتد، وأدوار فاعلة، ولا يقتصر دور مراكز الفكر والدراسات على العمل البحثي والإسهام في وضع الاستراتيجيات ولكن يتسع دورها لاستقبال وفود صينية، للتباحث حول القضايا الهامة والمشتركة من خلال إقامة مجالس مكونة من خبراء وأكاديميين وأصحاب تخصص، وذلك لدعم سبل التواصل بينهم وتبادل الأفكار والتفاعلات، كما تعمل مراكز الفكر على مد جسور التعاون وبناء حالة من الثقة. (نموذج مركز تريندز للبحوث والاستشارات في توقيع العديد من بروتوكولات التعاون العلمي والبحثي مع العديد من مراكز الفكر والمؤسسات الصينية والآسيوية).

ثالثًا- توظيف الفعاليات الأدبيّة والرياضيّة:

1- تيسير فعاليات التواصل الفكرية والأدبية بين الكتاب والناشرين (الصينيون والعرب)، لاسيما مع حرصهما المتبادل على المشاركة بنشاط في هذه الفعاليات حال عقدها، إذْ تحرص دور النشر الصينية على المشاركة الفعّالة في معارض الكتب الدولية المقامة في الدول العربية، لاسيما مع استضافة الأخيرة لفعاليات أدبية متنوعة وعملاقة زادت من ظهور الأدب الصيني. وعلى سبيل المثال، شهدت الدورة الثالثة والثلاثون من معرض أبو ظبي الدولي للكتاب (ADIBF 2024) حضورًا ثقافيًّا صينيًّا ملحوظًا. وشاركت الصين عبر جناحها في المعرض البالغة مساحته 465 مترًا مربعًا، بحضور 70 ضيفًا من ناشرين وكتّاب ومترجمين ومسؤولين يمثلون 80 دار نشر صينية. وشدد مسؤولون من اتحاد الناشرين العرب على العلاقات الثقافية الوثيقة بين الصين والعالم العربي، معربين عن أملهم في مزيد من التعاون في صناعة النشر.

- 2- إطلاق مزيد من الفعاليات الرياضية بما في ذلك تخصيص زيارات للشخصيات العامة واللاعبين البارزين في المجالات الرياضية الأكثر متابعة بين الجانبين، التي تسهم بمزيد من مدّ جسور التواصل الثقافي بين الجانبين، فعلى سبيل المثال مثّلت زيارة كريستيانو رونالدو، لاعب نادي النصر السعودي (ضمن بعثة ناديه خلال معسكر إعداد للفريق) إلى الصين في يناير 2024، أداة هامة في تسليط الضوء على التعاون الرياضي المتنامي بين الصين والمملكة العربية السعودية (والمتوقع تكرارها أغسطس المقبل)، وهو ما يعدُّ نموذجًا للتعاون الأوسع بين الصين والعرب بصورة عامة. لذا ننادي بمزيد من هذه المبادرات وحُسن استغلالها لتعظيم الاستفادة من مخرجاتها، سواء كانت زيارات متبادلة أو مباريات وديّة بين الفرق العربية والصينية.
- 3- تكثيف الزيارات المتبادلة ولا نعني بذلك هنا فقط تلك التي تتم بواسطة المسؤولين الرسميين من الجانبين، بل تشمل أيضًا وهو الأهم هنا الزيارات الشعبية المتمثلة في الوفود السياحية، والطلبة الذين يتلقون تعليمهم في الصين وفي البلدان العربية، فضلًا عن زيارات الأكاديميين، حيث بإمكان هؤلاء جميعًا أن يسهموا في نقل الصورة الصحيحة وتوضيح ما هو خاطئ في إدراك الطرفين لبعضهما بعضًا.

رابعًا- تطوير آليات التواصل الإعلامي ووسائط التواصل الاجتماعي:

- 1- دون الارتكاز على أدوات إعلامية فاعلة، من الصعوبة بمكان تجسير الفجوة الثقافية بين العالم العربي والصين، شريطة أن يقترن ذلك بصيغة استراتيجية إعلامية وثقافية موحدة، تؤطر لقواعد التحرك العربي تجاه الصين.
- 2- دمج التقنيات والمنصات الجديدة كوسائط التواصل الاجتماعي التي تؤثر على آراء الناس ومواقفهم المُشَكِّلة لثقافاتهم فيما بعد. لذا يجب على الصين والدول العربية معًا الانتباه إلى دور هذه الوسائل التي يستخدمها مئات الملايين من المواطنين، وضرورة استغلالها لخدمة التقارب الثقافي بين الجانبين الصيني والعربي، خصوصًا منصات الشبكات الاجتماعية التي تؤثر كثيرًا على المواطنين والرأي العام بشكل عام، مثل WeChat 'microb-logs، الخ.
- 3- تحتاج التعاملات الثقافية بين الصين والعرب إلى مزيد من التمكين للكيانات غير الحكومية، خصوصًا أنه في السنوات الأخيرة كانت تتم إدارة الملفات الثقافية بين الجانبين بصورة رسمية على نحو متزايد، في مقابل عدد قليل من التبادلات بين المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز الفِكر ومواطني الصين والدول العربية.
- 4- على غرار القنوات التلفزيونية الصينية الناطقة باللغة العربية التابعة لشبكة تلفزيون الصين الدولية CGTV Arabic التي تُبَثّ باللغة العربيّة، مُستَهدِفة بشكل أساسي العالم العربي، والتي نجحت بالفعل في تحقيق شعبية لا بأس بها بين الشعوب العربيّة، لا بدً من تأسيس أدوات ثقافيّة عربية موازية، تعمل كجسر ينقل الثقافة العربيّة إلى الصين، خصوصًا على الصعيد الشعبي، باللغة الصينية. إضافة لضرورة تخصيص ميزانيات لإنتاج مزيد من الأعمال الفنية والوثائقية المشتركة بين الجانبين، والترويج الملائم للأعمال المُنتَجة بالفعل.

خامسا: ملاحظات عام تتعلق في مجال التعاون الثقافي:

- 1- تتعامل الجهات الرسمية مع الثقافة بتعريفها الضيق المنحصر في المجالات الإبداعية عموما وهو ما يعد تضييقا لمجال العمل الثقافي وبالتالي فإن أثره يظل محدودا بمحدودية الرؤية وعدد المتعاملين، وهو ما يجب تغييره عن طريق توسيع التعريف ليشمل الصناعات التراثية والإبداعية بما يخلق مجالات أكبر وفرص أكثر للاستثمار الثقافي.
- 2- تربط التقارير الرسمية العلاقات الثقافية بالتعليمية بما يعد تضييقا أكبر لمجالات المستفيدين، خاصة حين يتم النظر إلى العلاقات التعليمية الرسمية وهو الأمر الذي يحتاج كذلك إلى توسيع الدائرة وربط السياسات التعليمية المشتركة بالمقومات الثقافية واحتياجات سوق العمل النامى بين النطاقين العربي والصينى.
- 3- ترتبط الثقافة في الجانبين بالفعاليات الثقافية الرسمية وهي فعاليات ذات أثر محدود على المستوى الشعبي وهو الأمر الذي يحتاج إلى سياسات عمل ثقافي مشتركة تنطلق من مناطق التقاطع الشعبية والقيمية بما يحقق أثرا ظاهرا في

- مجال الحفاظ على الهويات الثقافية ضد محاولات طمسها من قبل الغرب مع الاحتفاظ بالمقومات المحلية لكل هوية.
- 4- تعد معوقات البعد الجغرافي وصعوبة التواصل اللغوي ونقص المواد الإعلامية أقرب المعوقات بالنسبة لإمكانيات تداركها إذا تم العمل عليها على مستويات أكثر اتساعا من مجرد العمل داخل جدران المؤسسات الرسمية.
- 5- تطوير الدراسات الثقافية والتاريخية: من خلال تعزيز الدراسات التي تستكشف التاريخ والثقافة المشتركة بين الدول العربية والصين. وتعزيز التفاهم المتبادل وبناء جسور ثقافية وفكرية قوية.

المحور الخامس: في المجال الاقتصادى:

- 1- مواصلة دعم إقامة المعرض الصيني العربي وفعاليات أخرى لترويج التجارة والاستثمار والمشاركة الحثيثة في المعارض والملتقيات الاستثمارية والتجارية وغيرها من الفعاليات المقامة في دول الجانبين، بما في ذلك المعرض الصيني الدولي للاستيراد، وتشجيع الاستثمار المتبادل والزيارات المتبادلة والتواصل بين رجال الأعمال للجانبين من خلال إقامة آلية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال وعرض فرص الاستثمار وتعريف القوانين الاستثمارية والسياسات الميسرة ذات الصلة.
- 2- استكمال الإطار القانوني لمجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، ومواصلة دفع الصين والدول العربية للبحث في إبرام اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب، واتفاقيات ثنائية حول حماية وتشجيع الاستثمارات واتفاقيات التعاون في مجال البنية التحتية والعمالة ومناطق التعاون، بما يوفر الدعم القانوني للتعاون بين مؤسسات الجانبين
- 3- تعزيز آليات التعاون الاقتصادي والتجاري وتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي في المجالات التجارية والاستثمارية والمالية وغيرها.
- 4- العمل على إنشاء آليات فض المنازعات التجارية بين الجانبين على المستويين الثنائي والجماعي لمعالجة المسائل التجارية، وإنشاء آليات الإنذار المبكر للمنازعات التجارية على المستويين الثنائي والجماعي وبخطوات تدريجية لتسوية المنازعات التجارية بشكل ملائم. ومواصلة تعزيز التبادل والتعاون بين جمارك الجانبين ودعم التعاون العملي في مجالات تسهيل التجارة وإحصاء التجارة السلعيية
- 5- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية المختصة بفحص الجودة لدى الجانبين، والتنفيذ الجدي لمذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون الموقع عليها بينهما، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة تصدير البضائع المقلدة وحماية الحقوق واتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة تصدير واستيراد البضائع المقلدة والمغشوشة وبذل جهود مشتركة لضمان جودة وسلامة المنتجات الصادرة والواردة، بما يحمي صحة المستهلكين من الجانبين وسلامتهم، والعمل على تبادل المعلومات بين الجانبين حول نشاطات التقييس بين الصين والدول العربية
- 6- التأكيد على ضرورة الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين وفلسطين، والعمل على استكمال المفاوضات الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي في أسرع وقت ممكن، ودعم تحرير وتسهيل التجارة بين الصين والدول العربية، الأمر الذي سيسهل التبادل التجاري بين الصين والدول العربية ويوفر مزيدا من الفرص التجارية لشركات الجانبين
- 7- التأكيد على ضرورة تفعيل دور مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري كمنبر ومجمع لتعميق التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة الإنتاجية والاستثمار، ودعم الشركات الصينية والعربية لإجراء تعاون أكثر في مجال إنشاء مناطق التعاون

- 8- تعزيز التعاون في المجال المالي والمصرفي بين الجانبين على أساس المنفعة المتبادلة وفي إطار القوانين واللوائح المعنية، والتعاون بين الجهات الرقابية في هذا الشأن، ودعم المؤسسات المالية التي تستوفي الشروط في الجانبين لفتح مكاتب فرعية لدى الجانب الآخر. ومواصلة تعزيز التعاون في إطار البنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية.
- 9- تعزيز التعاون والتكامل بين الجانبين في مجال الإنترنت وتنمية الاقتصاد الرقمي، وتشجيع شركات الاتصالات المعلوماتية والتجارة المعلوماتية للجانبين على تعزيز التواصل والتعاون، ومواصلة رفع مستوى خدمات الاتصالات المعلوماتية والتجارة الإلكترونية. دفع إقامة آلية الحوار والتواصل بين الجانبين في مجال المعلومات الإلكترونية
- 10-تشجيع الجانبين على دفع التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على أساس المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، والدفع بخطوات عملية للتواصل والتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصينية والعربية في مجالات الاستثمار والتمويل والقوانين والسياسات ورفع الأداء الإداري ومشاريع البناء المعلوماتي، والتشجيع على إقامة شركات مشتركة في مجال الصناعة.
- 11-تشجيع الجهات المختصة والشركات والمؤسسات البحثية للجانبين على إجراء الحوار الاقتصادي والتواصل التقني وتقاسم الخبرات والتجارب في مجالات النقل واللوجستية وتطوير البنية التحتية للمواصلات والنقل. والتأكيد على ضرورة رفع مستوى التعاون بين الجانبين في مجالات التخطيط والتصميم والبناء والتشغيل والصيانة للبنية التحتية وغيرها
- 12-تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال تشغيل وإدارة الموائئ والإدارات البحرية والمطارات ومحطات النقل البري والمراكز اللوجستية والسكك الحديدية، ودعم الشركات الصينية للمشاركة في إنشاء البنية التحتية للدول العربية في مجالات السكك الحديدية والمطارات والموائئ والطرق العامة والطاقة والكهرباء والاتصالات والمياه وغيرها، والتعاون في مجال إنشاء منطقة أو مناطق اقتصادية بحرية تستهدف كل من القارة الأفريقية وكذلك أمريكا اللاتينية، والتواصل بشأن التعاون حول المواضيع التي يطرحها الجانبان في المنظمة البحرية الدولية.
- 13-تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي: من خلال السعي إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات المتبادلة من خلال تطوير مشاريع مشتركة في مجالات التكنولوجيا والبنية التحتية والطاقة المتجددة، والعمل على تسهيل الإجراءات التجارية وتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الدخول في الأسواق الصينية والعربية.

المحور السادس: في مجال التكنولوجيا والابتكار:

- 1- إنشاء حاضنات ومراكز ابتكار مشتركة لتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا.
 - 2- تنفيذ مشاريع تكنولوجية مشتركة بين الجامعات والمؤسسات البحثية.
- 3- إنشاء منصات رقمية لتسهيل التواصل والتعاون بين الباحثين والمؤسسات.
 - 4- تنظيم مؤتمرات وندوات افتراضية لتبادل الأفكار والنتائج البحثية.
- 5- تعزيز التعاون في مجالات البحث والتطوير، وتبادل الخبرات في التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وتكنولوجيا المعلومات، وهذا سيسهم في بناء اقتصاد معرفي يعزز من قدراتنا التنافسية على الساحة الدولية.